

دولة الشعب

إعتمدت الحكومات المتعاقبة على حكم العراق منذ تأسيسه في بداية القرن العشرين على نظام إداري يحتكر أموال النفط و طريقة إنفاقه على الخدمات المقدمة للشعب عن طريق إنشاء مؤسسات حكومية و التي ليس لبعضها جدوى واقعية مثل معمل لصنع الأحذية و أسواق للتبضع. و في مثل هكذا نظام إداري ينعدم الحافز على العمل و جعل مؤسسات الدولة تعج بالمنافقين و الجهلة و يستشري الفساد الإداري و المالي و هذا أدى إلى أن تكون الخدمات المقدمة للشعب هزيلة مقابل الأموال الطائلة المصروفة لها. و نتيجةً لذلك فبدلاً من أن ينعم جميع أفراد الشعب العراقي بحقهم الشرعي بأموال النفط صار المجتمع يهيم عليه أفراد متخومون يشترتون شهادات جامعية و يلقون الطعام في حاويات النفايات ليتناولها أفراد محرومون و لا حتى يحلمون بالتعلم. و رغم تغير الأنظمة السياسية التي حكمت البلد إلا أن هذا الفساد يزداد إنتشاراً على الرغم من إدعاءاتها بأنها جاءت لمكافحته، و جميعها كانت ضحية هذا النظام الإداري الإحتكاري الذي إعتمدته.

إن عدم إصلاح المجتمع لهذا الفساد فإنه حتماً سيؤدي إلى هلاكه مصداقاً لقوله تعالى: "وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقَرْيَةَ بِظُلْمٍ وَأَهْلِهَا مُصْلِحُونَ" (هود ١١٧).

و عليه ليتمكن الشعب العراقي من أن يأخذ دوره في الإصلاح و يحيا بالصورة اللائقة فيجب إنهاء هذا النظام الإداري الحالي القائم على إحتكار أموال النفط و إقامة دولة الشعب، لتحقيق العدالة الإقتصادية و الإجتماعية، حيث جميع أفرادها يحصلون على نصيبهم من أموال النفط لينفقوها على شئونهم الحياتية، و كما يلي:

١- تقسيم أموال النفط إلى جزئين. الجزء الأول يخصص لإدارة الأمن و القضاء. و الجزء الثاني يوزع على جميع أفراد الشعب العراقي و بالعملة الصعبة لينفقوها على شئونهم الحياتية مثل التعليم و الصحة و الماء و الكهرباء. و عدم صرف نصيب الأفراد في عمر الدراسة الإبتدائية و المتوسطة إلا إذا كانوا ملتحقين بالدراسة.

٢- إدارة مؤسسات الأمن و القضاء بطريقة التمويل المركزي و بنظام التوظيف بالعقد. و إدارة المؤسسات الأخرى مثل التعليم و الصحة و الماء و الكهرباء بطريقة التمويل الذاتي، و بنظام التوظيف بالعقد، أو إيجارها أو بيعها إلى القطاع الخاص.

٣- إلغاء كافة قوانين التقاعد.

خالد إبراهيم